



الصراع الدولي للإستحواك على موارد الطاقة في سوريا

خلال الربع الأول من عام 2018

دراسات وبحوث



احتدام الصراع على موارد الطاقة في مرحلة ما بعد "داعش"

أدى سقوط تنظيم "داعش" شرقي الفرات إلى احتدام الصراع بين القوى الدولية الفاعلة للسيطرة على آبار النفط وحقول الغاز في المنطقة، حيث ردت الولايات المتحدة على الهجوم المباغت لقوات النظام على دير الزور من محور اللواء 137، بدفع "قوات سوريا الديمقراطية" لعمل عسكري يمنع النظام وحلفائه من السيطرة على حقل "التيمن" الذي يعد أقدم حقول النفط المستثمرة بدير الزور.

وعلى إثر ذلك بادرت قوات "قسد" إلى التقدم باتجاه حقلي "العمر" و"كونيكو"، لإعاقة تقدم قوات النظام إلى الضفة الأخرى من نهر الفرات، وإقصاء فصائل المعارضة عن معركة الاستحواذ على موارد الطاقة بصورة مطلقة، بحيث اقتصر الصراع على نحو أربعين حقلاً للنفط والغاز أبرزها: الرميلان، والشدادي، وجبسة، والسويدية، على قوات "قسد" المدعومة من قبل أمريكا، وقوات النظام المدعومة من قبل روسيا.

ويبدو أن الولايات المتحدة حظيت بنصيب الأسد؛ حيث سيطرت قوات المارينز على الجزء الأكبر من محافظة دير الزور تضم أكثر من سبعين بالمائة من مصادر الطاقة في سوريا، وخاصة حقل "كونيكو" الذي يعدّ من أكبر حقول الغاز في سوريا، كما سيطرت القوات الأمريكية كذلك على سدود المياه الكبرى في البلاد، وعلى رأسها: "سد الثورة" في الطبقة، و"سد تشرين"، و"سد البعث".

وتحتوي محافظة دير الزور عدداً من أكبر حقول النفط السورية، مثل "التيمن"، و"التنك" (بادية الشعيطات)، و"العمر" (شمال شرق الميادين)، و"الورد"، و"خشام"، و"الخراطة"، و"الحسيان"، و"الجفرة"، وتشكل حقول "توينان" و"الحباري" و"الثورة" أكثر من 60 في المائة من إنتاج البلاد.

لكن الحقل الأهم هو "كونيكو" الذي يحتوي على خطين لإنتاج الغاز الحر لأغراض الاستخدام المنزلي، إضافة إلى توفير 145 مليون قدم يومياً إلى محطة جندر للكهرباء لإنتاج 400 ميغاواط من الكهرباء، أي 40% من الكهرباء المنتجة من الشبكة الغازية في سوريا، ويبدو أن حركة المارينز الخاطفة للسيطرة على هذا الحقل قد دفعت بالقوات الروسية لشن غارات عليه، ودعم تمدد قوات النظام شرقاً، بهدف العبور إلى الضفة الشرقية لنهر الفرات قبل أن تثبت مواقعها في مدينة دير الزور، حيث تم نشر نحو ثلاثة آلاف مقاتل غير نظامي في تلك المنطقة.

محاولات إيران الاستحواذ على الثروات النفطية

تتحدث مصادر ميدانية عن احتدام الخلاف بين طهران وموسكو على ثروات المنطقة، حيث يثور السخط في طهران من تسريبات مفاوضات تجري بين موسكو وأربيل لتمكين إقليم كردستان العراق من تصدير النفط عبر الأراضي السورية في حال قررت تركيا إغلاق الأنابيب القادمة من الإقليم بالكامل.

وتشعر إيران بالقلق من تنامي التعاون التركي الروسي شمالي سوريا والعراق، حيث تستثمر تركيا في قطاع النفط بكردستان العراق أربعة مليارات دولار، في حين وقت شركة "روس نفط" صفقة بقيمة مليار دولار لمد أنبوب غاز عبر تركيا إلى أوروبا.

وفي أعقاب سيطرة الحشد الشعبي على نفط كركوك؛ ضغطت إيران على رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لمنح الحرس الثوري الإيراني السيطرة على أنبوب نفط جديد يهدف إلى تحويل مصب النفط من مواليء تركيا المجاورة إلى ميناء بندر عباس على الخليج العربي والذي يمتد على مسافة 1700 كم، حيث تخطط بغداد وطهران لضخ مليون برميل يومياً من خلال الخط الجديد، وتتوقع إيران أن تجني من تلك الصفقة ثلاثة مكاسب إستراتيجية هي:

1- فقدان الولايات المتحدة حصتها في موارد النفط الكردية، بالإضافة إلى فقدان دورها الأساسي في التوسط لصفقة بين بغداد وأربيل لتقاسم الدخل من صادرات نفط كركوك.

2- حرف الخط الجديد عن الموانئ التركية على البحر المتوسط مما يحرم أنقرة من عائدات تجارة النفط العراقية.

3- فقدان تل أبيب الواردات التي كانت تحصل عليها من كردستان العراق، والتي يجري نقلها عبر الأنبوب التركي.

وقد أكد وزير النفط العراقي جابر اللويبي هذه المخاوف في تصريح قال فيه: "يهدف العراق لمضاعفة إنتاج حقوله النفطية في إقليم الشمال التي تم استعادتها من سيطرة إقليم كردستان العراق لتصل إلى مليون برميل يومياً... ويتم في الوقت الحالي شحن ثلاثين

ألف برميل بالشاحنات إلى إيران وفي هذه الأثناء ستتخذ الأطراف المعنية ما يلزم لإنشاء أنبوب ينقل النفط إلى إيران".

وأضاف وزيرالنفط الإيراني بيجان زنگانه تفاصيل أخرى حول هذه الصفقة بقوله: "حتى ينتهي العمل بمد أنبوب النفط الجديد؛ سيتم نقل نفط كركوك إلى المصافي الإيرانية الواقعة شمال وشمال غرب إيران بما في ذلك مصافي: آراك وكرمانشاه وطهران وتبريز".

وتقدر مصادر مطلعة أن أول كمية سيتم شحنها عبر الحدود من كركوك إلى إيران ستبلغ 15 ألف برميل يومياً بقيمة مليون دولار، ويتوقع أن ترتفع تدريجياً لتصل إلى 60 ألف برميل يومياً.

تأتي تلك الترتيبات ضمن مذكرة تفاهم سرية أبرمها وزير النفط العراقي مع نظيره الإيراني، وتتضمن مد أنبوب لنفط كركوك إلى مرفئي "بندر عباس" و"بندر الخميني"، حيث يقع الأول جنوباً على الشاطئ الشرقي للخليج العربي بالقرب من مضيق هرمز بينما يقع "مرفأ الخميني" شمال الخليج العربي بالقرب من الحدود العراقية الكويتية. وسيتم تصدير النفط الخام من المينائين إلى آسيا حيث ستكون محطة التوقف لحاملات النفط في ميناء الفجيرة الإماراتي.

أما في سوريا فقد أعلنت حكومة النظام عن إبرام عقود مع شركات إيرانية لبناء وإعادة تأهيل البنى التحتية الكهربائية في دمشق وديرالزور، وشملت الاتفاقية منح الشركات الإيرانية مشاريع اقتصادية ضخمة بقيمة 130 مليون يورو، شملت حصول شركة "مبنا" الإيرانية على امتيازات في مجال القطاع الكهربائي السوري، في كل من اللاذقية وحلب وحمص ودير الزور والعاصمة دمشق.

كما تم الإعلان في الوقت نفسه عن منح شركات إيرانية ترخيص تشغيل شبكة للهاتف المحمول، في حين أكد أكبر زمانيان، مدير معهد أبحاث صناعة البترول الإيراني، أن إيران تستعد لبناء مصفاة نفطية في حمص بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 140 ألف برميل يومياً.

وكشف وزير الأشغال العامة والإسكان بحكومة النظام، حسين عرنوس عن اتفاقيات تعاون كبيرة بين سوريا وإيران في مجالات أبرزها إعادة الإعمار، مؤكداً على أهمية دور الشركات الإيرانية في قطاعات النفط والغاز ومشاريع إعادة الإعمار بسوريا.

وتهدف إيران من خلال عقود إعادة الإعمار إلى تعزيز هيمنتها في سوريا وتحقيق سياسة التغيير الديمغرافي، وذلك من خلال توطين عدد كبير من العوائل "الشيعية" في العاصمة ومحيطها، وخاصة في السيدة زينب، وفي دُمّر غرب دمشق، وفي أحياء دمشق القديمة، فضلاً عن المنطقة الواقعة على الطريق الرئيسي لأوتوستراد المزة، وفي حي القدم، حيث تنفذ شركات إيرانية مشاريع إعادة إعمار تشمل 12 ألف وحدة سكنية، يتم من خلالها توطين المجنسين حديثاً من أصول إيرانية.

كما تسعى إيران إلى تأمين مكاسبها الاقتصادية من خلال تعزيز قدراتها عسكرية في سوريا؛ حيث قامت باستئجار مطار عسكري من النظام وسط سوريا لنشر مقاتلاتها في العمق السوري، كما أقامت قاعدة للميليشيات التابعة لها في ميناء طرطوس، وذلك ضمن خطة شاملة لإنشاء اتصال إقليمي بحراً وجواً يمتد من طهران شرقاً وصولاً إلى لبنان والمنتوسط غرباً، ويتوقع أن تكون القاعدة التي تشيدها إيران في ميناء طرطوس قادرة على دعم خمسة آلاف عنصر من مرتزقة أفغان وباكستانيين يقاتلون تحت راية الحرس الثوري.

المنافسة الروسية

تتحدث وسائل إعلام إيرانية عن تنامي مخاوف طهران واهتزاز ثقتها بالنوايا الروسية وسط تكهنات بأن موسكو تتجاهل مصالح طهران في سوريا، حيث تتنامى الشكوك الإيرانية فيما ينظر إليه على أنه محاولات روسية لتجاوز إيران التي دفعت ثمناً باهظاً لإبقاء بشار الأسد.

وتعكس وسائل الإعلام الإيرانية هذه المخاوف، حيث أشار موقع "تانبك" الإخباري المحافظ إلى أنه "بناء على اتفاق بين روسيا وسوريا، فإنهم تخلوا، جزئياً، عن إيران والشركات الإيرانية في عملية إعادة الإعمار. وقد تم تأسيس اتحادات بين سوريا وروسيا في عدد من القطاعات، وإذا أرادت إيران الانضمام إلى عملية إعادة الإعمار، فينبغي عليها أن تتحدث قبل ذلك إلى الروس".

وأضاف الموقع: "لا يرغب أنصار الروس بإيران في الحديث عن كسر الوعود التي قطعها الروس وضربتهم لمصالح إيران الوطنية... لقد تركنا الروس عندما تم تمرير قرارات الأمم

المتحدة ضد إيران ولم تقدم إلينا أنظمة الدفاع عندما كنا في حاجة إليها، ويقومون الآن بجني ثمار الجهود الإيرانية في سوريا".

ووفقاً لصحيفة "قانون" الإصلاحية، فقد شعر الرئيس حسن روحاني بخسارة السوق السورية قبل أسابيع قليلة من الإعلان عن نهاية "تنظيم الدولة"، مما دفعه إلى الاتصال بالأسد لتذكيره بأن: "جمهورية إيران مستعدة للمشاركة في عملية إعادة الإعمار"، ورأت الصحيفة أنه: "لا ينبغي أن نسمح لبشار الأسد أو أي شخص آخر يحاول منع إيران من المشاركة في عملية إعادة الإعمار، وهذا لأن جزءاً من المصلحة الوطنية مرتبط بالقضايا الاقتصادية والمالية".

تأتي تلك المؤشرات في ظل تصادم واضح بين المصالح الإيرانية وبين الامتيازات التي منحها النظام لروسيا فيما يتعلق بحقول الغاز والنفط ومناجم الفوسفات، حيث كانت إيران ترغب بالحصول على حقوق التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الممتدة من جنوب شاطئ طرطوس إلى محاذة مدينة بانياس وحقل قارة في حمص، لكن النظام عدل عن تعهداته لإيران، ومنح شركات روسية حق تطوير مناجم الفوسفات بخنيفيس في ريف تدمر.

وكان رئيس وزراء النظام عماد خميس قد زار طهران، ومنحها الحق في استثمار مناجم الفوسفات، واتفق الطرفان حينها على تسديد الديون، عبر منح إيران الفوسفات السوري، وتصدير الإنتاج إلى طهران، لكن حكومة النظام أبرمت في المقابل اتفاقيات مع شركات روسية من أجل تطوير مناجم "خنيفيس"، ودخلت روسيا خط المنافسة من خلال شركة "ستروي ترانس غاز" التي يملك فيها الملياردير الروسي غينادي تيموشينكو الحصة الأكبر، الأمر الذي أنهى الحلم الإيراني بعد بدء الشركة فعلياً بتنفيذ أعمال الصيانة وتقديم خدمات الحماية والإنتاج والنقل إلى المرافئ للتصدير.

وتتحدث المصادر عن لجوء الشركات الروسية إلى "قوات النمر" لتهديد الشركات الإيرانية وإبعادها عن حقول الفوسفات، حيث نفذت هذه القوات تهديدها في إحدى الحالات وقصفت حمولة خرجت من المناجم، ثم شنت هجوماً واستولت على المناجم بالقوة وطردت الميليشيات الإيرانية منها.

وعلى إثر منح النظام شركات روسية حق تطوير قطاع النفط في البلاد؛ بادرت موسكو إلى نشر المزيد من المرتزقة الروس في المنشآت النفطية التي تمت السيطرة عليها مؤخراً، حيث

تشير تقارير أمنية إلى وصول نحو 2500 مرتزق عن طريق شركة (Fontanka.ru) والذين تم تجنيدهم على يد ديميتري أوتكين، ضابط القوات الخاصة السابق.

ووفقاً لمصادر غربية فإن أكثر من 200 مدير شركة اجتمعوا في غرفة التجارة الروسية (مارس 2018)، بدعوة من "المنبر السوري-الروسي" لمناقشة فرص الاستثمار في مختلف القطاعات وعلى رأسها الطاقة، حيث تم عرض نحو 26 مشروعاً يرغب النظام في جذب المستثمرين الروسي إليه، وخاصة في قطاعي الغاز والنفط، وذلك بهدف العودة بهما إلى سابق إنتاجهما في مرحلة ما قبل الحرب، والذي تدهور عام 2017 إلى أقل من النصف، حيث انخفض من 383 ألف برميل نفط في اليوم إلى 8 آلاف برميل.

وكان وزير النفط الروسي ألكسندر نوفاك قد وقع اتفاقاً مع نظيره في دمشق ينص على "مشاركة الشركات الروسية في المشاريع السورية والتفاوض بشكل منتظم.

ولتعزيز مكتسباته في معركة الاستحواذ على نفط الشرق الأوسط بادر بوتين إلى تعيين صديقه المستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر رئيساً لمجلس إدارة شركة النفط الروسية العملاقة "روسنفت". ويتمتع شرودر بموقع فريد كونه أول رئيس مجلس إدارة غير روسي يشغل هذه المنصب المرموق، حيث يرغب بوتين بتعزيز إستراتيجية موسكو في الخارج عبر طرح شرودر كسياسي مستقل له خبرة واسعة في مجالي السياسة والطاقة.

ويشير التعيين إلى براعة بوتين في توظيف الوسائل الناجعة لتعزيز نفوذه الخارجي، فيما يتخذ من تعاونه من تركيا مدخلاً إستراتيجياً للشرق الأوسط؛ فإنه يرغب في الاستفادة من شرودر لإنشاء شراكة مع أوروبا تقوم على مزاجية الطاقة مع الصناعة، حيث يرى كل من شرودر وبوتين وجود فرصة سانحة للاستحواذ على أسواق الشرق الأوسط وأوروبا في ظل انحسار الدور الأمريكي، والقيام بتحريك روسي-ألماني مشترك للسيطرة على مصادر وأسواق الطاقة التي هجرتها الولايات المتحدة، وذلك من خلال مزاجية القدرة العسكرية الروسية بالاستحواذ على مصادر الطاقة، وخاصة في العراق وإيران وسوريا، وقطر وليبيا.

وتأتي تلك التطورات ضمن خطة شاملة تتبناها موسكو بهدف الاستحواذ على مصادر النفط والغاز في الشرق الأوسط وعلى الأنايب التي تحمل الوقود للأسواق العالمية، حيث تحدثت مصادر تابعة للنظام عن دخول نحو ثمانين شركة استثمار روسية إلى سوريا منذ مطلع 2018 الجاري للتعرف على واقع الاستثمار على الأراضي السورية، أغلبها في قطاع النفط.

ويسود الاعتقاد أن دخول جيش النظام حقل "التيم" -الذي يعد أقدم حقول النفط المستثمرة بدير الزور- يأتي ضمن إستراتيجية موسكو للسيطرة على أغنى بقاع سوريا بالنفط والغاز، لكن محاولاتها للسيطرة على حقل "كونيكو" باءت بفشل ذريع، حيث استهدفت مقاتلات أمريكية فرقة قتالية تتبع شركة "فاغنز" الأمنية (7 فبراير 2018)، التي كانت تُعدّ لشن هجوم ضد حلفاء واشنطن شرق سوريا، بالتعاون مع ميليشيات تابعة لإيران، وأوقعت نحو 300 بين قتيل وجريح، وتأتي تلك التحركات ضمن سعي هذه الشركة لاستعادة المنشآت النفطية من "قسد" لصالح النظام.

وكان النظام قد أبرم اتفاقاً مع شركة أمنية أخرى يطلق عليها "يوروبوليس"، يتضمن: "تحرير مناطق تضم آبار نفط ومنشآت وحمايتها" مقابل الحصول على حصة من الإنتاج خلال فترة خمس سنوات.

وفي 24 مارس؛ كشفت مصادر في وزارة النفط السورية عن توقيع عقد بين النظام وشركة "ستروي ترانس غاز" الروسية لاستخراج الفوسفات من مناجم الشرقية في تدمر بوسط سوريا، وتبلغ مدة العقد تبلغ 50 عاماً، وبإنتاج سنوي قدره 2.2 مليون طن من قطاع يبلغ احتياطه الجيولوجي 105 ملايين طن، حيث تم الاتفاق على أن يتم تقاسم الإنتاج بين الطرفين لتكون حصة النظام 30 بالمئة من كمية الإنتاج مع دفع قيمة حق الدولة عن الكميات المنتجة.

وكان مدير عام الشركة العامة للفوسفات والمناجم، غسان خليل، أكد عودة الشركة للإنتاج في مناجم فوسفات "خنيفيس" والمناجم الشرقية بعد طرد تنظيم "داعش"، مشيراً إلى أن كميات الفوسفات الموردّة لشركة الأسمدة بلغت منذ بداية العام الحالي وإلى 6 مارس نحو 60 ألف طن ومعدل 1200 طن يومياً.

الإستراتيجية الأمريكية للسيطرة على ثروات شرقي الفرات

يأتي القصف الأمريكي لقوات المرتزقة الروس (7 فبراير 2018) ضمن إستراتيجية شاملة تبنتها الإدارة الأمريكية مطلع عام 2018، وتتضمن إنشاء خط يفصل الحدود السورية البالغ طولها 1320 كم عن العراق والأردن وتركيا، حيث يربط نحو 2500 من مشاة البحرية الأمريكية على طول خط يبدأ من تقاطع الحدود السورية-العراقية-الأردنية

بالتنف ويمتد على طول الحدود العراقية الممتدة نحو ألف كلم، وصولاً إلى الحسكة ومنبج، بالتوازي مع الحدود السورية التركية الممتدة نحو 320 كلم.

وكان وزير وزير الدفاع الأمريكي، جيم ماتيس، قد أصدر في شهر فبراير الماضي تعليمات صارمة لرئيس القيادة المركزية الأمريكية، الجنرال جوزيف فوتيل، والقائد السابق لقوات المهام المشتركة لعملية "العزم الأصيل"، الجنرال ستيفن تاونسند، بعدم مغادرة القوات الأمريكية في العراق وسوريا شبراً واحداً من هذا الخط، مؤكداً أن هذا الخط لا يعطي واشنطن السيطرة على الحدود السورية-العراقية وجزء كبير من الحدود مع تركيا وحسب، بل يضمن السيطرة على أهم حقول النفط والغاز في سوريا، الأمر الذي أثار سخط موسكو ودمشق ودفعهما لمحاولة مهاجمة حقل "كونيكو"، مما دفع القوات الأمريكية لإرسال تعزيزات من سلاح الجو في قواعدها بالعراق والخليج العربي بهدف وقف تقدم الميليشيات الروسية والسورية والإيرانية في دير الزور.

ورد لافروف على ذلك التصعيد العسكري بقوله إن: "الولايات المتحدة تملك استراتيجية، على ما أعتقد، تنص على البقاء بشكل دائم في سوريا بقواتها المسلحة خلافاً لجميع الوعود التي قطعها سابقاً، منتهكة بذلك سيادة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية"، واستدل لافروف على ذلك بأن واشنطن "تخلق بعض السلطات المحلية وتحاول بكل الوسائل الممكنة خلق نوع من الحكم الذاتي مستندة على الأكراد".

وتتحدث المصادر عن رغبة المملكة العربية السعودية في تمويل مخطط أمريكي لإنشاء كيان شبه مستقل شرقي الفرات، وذلك من خلال صندوق خاص أنشأته لمساعدة "البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة".

ويأتي الدعم السعودي مواكباً لرغبة الولايات المتحدة في تمكين الوحدات الكردية من السيطرة على ثروات المنطقة ومواردها، عقب سقوط تنظيم "داعش"، وعلى رأسها حقل "العمر" الذي كان يضر نحو عشرة آلاف برميل يومياً تحت سيطرة تنظيم "داعش"، وتأمل القوات الأمريكية في مضاعفة إنتاجه ليصل إلى أربعين ألف برميل يومياً في الوقت الحالي، وإذا تم إصلاحه بصورة كاملة فيمكن أن يصل مستوى إنتاجه اليومي إلى نحو 120 ألف برميل يومياً.

كما تسيطر "قسد" على حقلي "كونيكو" و"الجفرة" للغاز الطبيعي شرقي محافظة دير الزور، وذلك مقابل موافقة واشنطن على استحواذ شركة "روسنت" الروسية على خط أنابيب النفط الكردي من إقليم كردستان عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط،

وكانت شركة "روسنفت" قد أعلنت عن إبرام اتفاق مع حكومة إقليم كردستان لتولي تشغيل وإدارة نحو 60 بالمائة من هذا المشروع.

الصين تدخل مجال المنافسة

رأت دراسة نشرها موقع "ديفنس ون" (2 مارس 2018) أن بكين ترى في الأزمة السورية فرصة لمد طريق التحرير التاريخي، ولتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي، حيث يرغب رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ بالدخول في معترك المنافسة على عقود إعادة إعمار سوريا، مستفيداً من امتناع مجموعة "أصدقاء سوريا" عن تقديم أية مساعدات حتى تتم عملية الانتقال السياسي.

ويعمل لي تشيانغ على توظيف رغبة النظام في كسر عزله للاستحواذ على عقود سخية من دمشق، خاصة وأن الجزء الأكبر من الدعم الروسي (4 مليارات دولار) والإيراني (6 مليارات دولار) يذهب للعمليات العسكرية وليس لإعادة الإعمار.

وتأمل الحكومة الصينية في الهيمنة على قطاع الإنشاءات والتبادل التجاري، حيث أبرمت بكين عقوداً مع نظام دمشق بملياري دولار، واستحوذت على 80 بالمائة من حركة الاستيراد للنظام، كما تأمل في دخول قطاع التكنولوجيا في مرحلة ما بعد الحرب.

وتحدث السفير الصيني لدى دمشق تشي تشيانجين، خلال حديثه لوكالة "شينخوا" الصينية (فبراير 2018) عن قناعة بكين بضرورة التركيز على تطوير وإعادة إعمار سوريا، مؤكداً أن الصين ستلعب دوراً أكبر في هذه العملية عن طريق تقديم المزيد من المساعدات للشعب السوري والحكومة السورية.

وتعلم الصين في الوقت الحالي على مشاريع لتطوير القطاع الصحي في سوريا، حيث قدمت منحاً نقدية لتطوير قسم الإسعاف في مستشفى المواساة في دمشق، وأفاد السفير، ووقعت ثلاث اتفاقيات تقديم المساعدات الإنسانية بكلفة إجمالية تجاوزت 40 مليون دولار أميركي.

لكن الاهتمام الأكبر لبكين يصب في قطاع الطاقة؛ حيث أوصت لجنة رسم السياسات والبرامج الاقتصادية في حكومة النظام باعتماد قطاع الكهرباء كأحد أهم المجالات التي يمكن التعاون فيها مع الصين، وذلك من خلال مشاريع لبناء مولدات طاقة جديدة وتنفيذ

مشاريع نقل الكهرباء وإعادة تأهيل محطات التمويل وخطوط النقل، وبناء محطات كهرومائية ومحطات طاقة متجددة، وتقنيات توفير الطاقة المستهلكة ورفع الكفاءة للمعدات والتجهيزات في مشاريع المياه.

ويدور الحديث في دمشق عن ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات الصينية في قطاع النفط، بهدف المنفعة المتبادلة وتطوير التعاون في مجال النفط والثروة المعدنية من خلال تنفيذ مشاريع استكشاف وتنمية وإنتاج النفط والغاز في أحد البلوكات البرية وفي أحد القطاعات البحرية، وعلى أن يترافق ذلك مع زيادة الاستثمارات الصينية في تطوير قطاع الثروة المعدنية في سورية، ومساهمة الصين في إعادة إعمار البنية التحتية المتضررة في قطاع النفط تحديداً.

جدير بالذكر أن الصين قد استثمرت نحو 29.5 مليار دولار في قطاع الطاقة في كل من الخليج العربي وإيران والعراق منذ عام 2016، وترغب في مد اهتمامها خلال عام 2018 إلى سوريا، حيث أعلنت أنها مستعدة للمشاركة في عملية إعادة الإعمار دون أية قيود أو شروط مسبقة.